

وإذ تشير إلى الدراسة التحليلية^(١٢) التي قدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

١ - تحيط على مع القدير بالآراء والعلیفات التي قدمها الحكومات عملاً بالقرارات ٦٧/٤٠ و ٦٣/٤١ و ١٤٩/٤٢^(١٣) :

٢ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يواصل الناس اقتراحات الدول الأعضاء بشأن أسباب الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بشأن النظر في الدراسة التحليلية ، وكذلك بشأن التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد :

(ب) أن سدرج المقترنات الواردة طبقاً للفقرة الفرعية (أ) أعلاه في تقرير يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين :

٣ - توصي بأن تنظر اللجنة السادسة في اتخاذ قرار نهائي في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة بشأن مسألة المحفل الملائم داخل إطارها الذي سيضطلع بهم إنجاز عملية التدوين والتطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد مع مراعاة الاقتراحات والمقترنات التي قدمها أو ستقدمها الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة :

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المنون «التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد» .

الجلسة العامة ٧٦

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٦٣/٤٣ - تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المنون «تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية» .

١٦٤/٤٣ - التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها أنه مطلوب من الجمعية العامة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، أن تبدأ دراسات وتضع توصيات بعرض جميع التطوير التدريجي للقانون الدولي ودوليه ،

وإذ تشير إلى فراراتها ٣٢٠١ (د ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلّقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . و ٣٢٨١ (د ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . و ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإناني الثالث ،

وإذ تشير أيضاً إلى فراراتها ١٥٠/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، المعنيين «توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتعلقة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتطويرها التدريجي» . وإلى فراراتها ١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ . و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ . و ٧٥/٣٩ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . و ٦٧/٤٠ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . و ٧٣/٤١ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . و ١٤٩/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، المعني «التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد» .

إذ تضع في اعتبارها الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لإعادة تنسيط عملية التعاون الاقتصادي الدولي والمقاييس التي أجريت لهذا الغرض ، لاسيما في ضوء المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية .

إذ ترى الصلة الويقية بين إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف وجود إطار فاتوني ملائم .

إذ تدرك الحاجة إلى تدوين مبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وإلى تطويرها التدريجي ،

(١٤) A/39/504/Add. 1 . الم��ق الثالث .

(١٥) A/42/483 , A/41/536 , Add. 1 و 2 . A/43/529 , Add. 1 .